اقتصاد

فوق الطاولة

«نابوكو المصري».. رأساً في حرب الغاز!

علي محمود هاشم

في أعنف تحولات حرب الغاز شرق المتوسط درامية منذ تطهير الحدود السورية العراقية من «داعش» الإرهابي المستزرع بعناية فائقة هناك، ذهبت مصر المطلة على ثروة غازية مشجعة، وبقرار تم تسويقه على أنه «واع» تماماً، إلى إبرام عقد مرتبك لاستيراد الغاز الصهيوني من شواطئ فلسطين.

الحكومة المصرية، ألحقت الأمر بإعلان استيراد الغاز القبرصي عبر أنابيب بحرية، وآخر من «مصادر إقليمية» عبر تفاهمات لم يعلن عنها، وجميعه، القبرصي والإسرائيلي و«الإقليمي»، بهدف تسييله في محطات: مدينة «إدكو» التي يصدف أنها كانت مقر قيادة سلاح الجو البريطاني شمال إفريقية إبان احتلال مصر، و«دمياط» الإسبانية الإيطالية، قبل تصديره إلى أوروبا عبر «اتفاقات» مسبقة كما أفادت، وبما يكرس «دلتا النيل» كنقطة إمداد إقليمية للطاقة.

على صعيد الجغرافيا، تعاكس حركية تدفق العقد المصري / الإسرائيلي، الاتجاهات التقليدية لمسارات الغاز شرق المتوسط ومحاكاتها خطوط الطول شمالا نحو أوروبا الرازحة تحت بيئة تنافسية شديدة الوطأة داخلياً وخارجياً، ولتبريد احتياجاتها للطاقة النظيفة المعززة باتفاق «كيوتو»، لا بل، يعاكس أيضاً مسارات تاريخية لتصدير الغاز المصري عبر أنابيب «شرق المتوسط» الممتد من العريش نحو عسقلان، و«الغاز العربي» نحو العقبة الأردنية فدرعا وحمص والموانئ السورية.. أيام بنائهما، أمل كلا الأنبوبين بالوصول للأراضي التركية واندماجهما في أنبوب «نابوكو» الناتوي، الذي كان له أن ينقل غاز بحر قزوين لأوروبا، قبل أن يطيح المتدخل الروسي به في ٢٠٠٩.

أما على صعيد حرب الطاقة المتصاعدة شرق المتوسط، فتعاني تطلعات مصر المتزامنة بشكل ذي مغزى مع السماح لجيشها بتطهير سيناء من الإرهابيين ومع تعمق الخلاف الأميركي مع تركيا، رزمة من التحديات الموضوعية، فمن حيث الشكل، يشير وصف الرئيس المصري للعقد الإسرائيلي بـ«مصر جابت جول»، في سياق تلميحي تنافسي إلى المرمى التركي الساعي لتركيز مقر إمداد إقليمي بدعم من الغاز الروسي، يشير إلى سياق حام ارتأى تقديم الدور المصري كوريث الضرورة لفشل الاتفاق «الإسرائيلي / السعودي» المدار بريطانياً، في مد أنابيب «إيست ميد» من حيفا إلى قبرص، فاليونان وإيطاليا.

إن الأنبوب الأخير، ولولا إخفاق الحرب «السعودية / أبو ظبي» على اليمن لتأمين إمدادات كافية لـ«ميد إيست»، وفشل المرجعيات الموالية لبريطانية جنوب العراق بدمج أنبوب «البصرة / العقبة» إلى مغذياته، والأهم، ما كرّسه إخفاق الحرب على سورية من حاجة لتأخير الاندماج الجيوسياسي «السعودي / الإسرائيلي» لزوم صيانة قدرة المرجعية الوهابية لربما في توليد إرهابيين تستلزمهم المعارك المكررة من أذربيجان وحتى شرق آسيا، لما كان لمصر المرصوفة أبداً على قائمة التقسيم، أن ترى مصانع التسييل على أراضيها وهي تعمل مجددا.

التقطت مصر اللحظة، لكنها تجاهلتها كلقطة من حرب الغاز المحتدمة على تخوم عسكرية، فـ«الجول» في المرمى التركي هو «جول» في الغاز الروسي الذي يتم ضخّه في أنابيب «السيل التركي» نحو أوروبا، والذي ما فتئ يخضع لحروب بريطانية أميركية شرسة لمحاصرة مساراته، بدءاً من إقفال البر الأوكراني رداً على نجاح روسيا في إغلاق صنابير «نابوكو الأول» عبر البر التركي.

وفق ذلك، قد يكون على مصر أن تمحص في وعود أوروبا باستجرار غازها السائل كبديل للغاز الروسي الرخيص، فالخلاف القائم في القارة العجوز، يعكس إصرار ألمانيا على تمرير الجيل التالي من أنابيب «السيل الشمالي» الروسية عبر أراضيها، بينما ترى بريطانيا المختبئة خلف المشاغبة البولونية، أن على روسيا تجديد عقود «السيل الجنوبي» عبر أوكرانيا التي نسيت في خضم «ثورتها» أنها تقبض نحو ٨٪ من عائدات «غازبروم» تشكل العمود الفقري لدخلها؟!، في الواقع، وما إن يصفح الرئيس بوتين عن «ثورتها» تلك بالموافقة على تمديد عمل «السيل الجنوبي» لما بعد ٢٠١٨، أو حتى نجاحه بتمريره عبر تركيا والبلقان بدءاً من العام القادم، فعلى الأرجح، لن يكون هناك أدنى جدوى للغاز المصري المسيّل.

وفق ذلك، فالنسخة المصرية لمركز إمداد الطاقة قد لا تكون مثالية، لأنها تتغذى ظرفيا من إخفاق سلسلة متقهقرة في تنافسيتها من أنساق «نابوكو»: الأولى عبر تركيا، والثانية عبر دول «كردية / تركمانية» شمال سورية، والرابعة أميركية عبر «لواء اسكندرون»، والخامسة عبر «ميد إيست» حيفا، وهدفها الوحيد في انتزاع روسيا أوروبياً!.

هذه الرزمة من الألوان المهزومة لقناطر الطاقة، وصلت اليوم منهكة إلى مصر التي ستضيف إليها أعباء استثمارية أخرى منها ما يكتنف عملية استيراد الغاز «الإسرائيلي» والقبرصي بهدف التسييل والتصدير، فمثلا، قد تكفي تكلفة بناء أنبوب «قبرصي / مصري» بطول ٧٠٠ كم، لبناء بديل من قبرص إلى الأرخبيل اليوناني، ولكان الخيار الأفضل تصدير الغاز المصري عبره لا استيراده.. لا بل، تزيد كلفة بنائه كثيراً عن كلفة بناء محطة تسييل تصديرية في قبرص ذاتها: أنابيبا، أو عبر ناقلات!.

أيضا، إذا ما تجاهلنا –جدلاً– الغاز الروسي الرخيص إلى حدود رفض ألمانيا استيراد بديل له من شقيقتها النرويج، فكيف سيكون للمصري أن ينافس القطري المسال في مدينة رأس لفان وأساطيل نقله الأضخم في العالم نحو محطات إعادة تبخيره الممتدة من مرسيليا الفرنسية وحتى إمارة ويلز البريطانية؟!

على مصر تدارس خياراتها التجارية جيداً، فما لم يكن في الأمر دعماً غربياً مالياً مشفوعاً بعملية تطويع تشمل الغاز القطري، فلربما عليها التأني في اختيار ما لا يمكن العودة عن أضراره الاقتصادية.

من دفعوا تركيا إلى أنابيب «نابوكو الأول» في ١٩٩٨، ومن «غرّروا» بها وبقطر لمد «نابوكو ٢و٣و٤» عبر حثالات «الثورة السورية»، ومن وعدوا السعودية وإسرائيل «بطويل العمر» في خامسه، هم، ودون زيادة أو نقصان، من يشجعون مصر اليوم على «السادس».. هو «نابوكو»، التسمية التي يجدر بالنظام المصري الاطلاع جيداً على ترجمتها من العبرية.

مديرة المخابر في وزارة «التموين» تكشف لـ«الوطن»:

٦٠ بالمئة من مقبلات الأطفال غير صحية وشيبس يقلى بزيوت معدنية ومرتديلا ربعها فقط حيواني!

علي محمود سليمان

حذّرت مديرة مديرية المخابر المركزية في وزارة التجارة الداخلية وحماية المستهلك لينا عبد العزيز في تصريح لـ«الوطن» من زيادة انتشار السلع المغشوشة، وخاصة أنه لم يعد هناك مادة لا يمكن غشها والتلاعب بها وخاصة المواد الغذائية التي أصبح الغش بها سهلاً ورخيصاً وبالذات في مأكولات الأطفال كالسكاكر والشيبس التي يدخل في تصنيعها ملونات صناعية وأصباغ وهي من المواد التي قد تسبب الأورام السرطانية إن لم تكن مطابقة للمواصفات أو لم تعرض وتخزن بالطريقة الصحيحة.

مشيرةً إلى قيام العديد من الباعة بعرض الشيبس وما يشابهه من مقبلات الأطفال على رفوف معرضة لأشعة الشمس فتؤدي الحرارة الزائدة لتغير مواصفاتها وهذه الملاحظات نخبرها لكل معامل تصنيع مقبلات الأطفال واغلبها تلتزم حيث إن هناك ألواناً وصبغيات مسموحاً بها عالمياً ومعتمدة من الجهات الوصائية العالمية وهي لا تشكل أي خطورة ولكن المشكلة تتركز عند الورش الصغيرة التي لا تلتزم بأي معايير صحية وقد لوحظ أن نحو ٦٠ بالمئة من مقبلات الأطفال في الأسواق غير مطابقة للمواصفات وتشكل خطورة على صحة أطفالنا، ولذلك نصحت الأهالي بالبحث عن بدائل صحية لأطفالهم كالفواكه أو شراء الشيبس المعد للقلي في المنزل كونه على الأقل نعلم بأي زيت نباتي تتم عملية القلي، حيث لوحظ قيام العديد من الورشات التي تم مخالفتها بقلي الشيبس بزيت القطن أو بزيوت غير صالحة للاستهلاك البشري كالزيوت المعدنية أو قيامهم بجمع الزيوت التي تمت عملية القلي فيها مئات المرات في المطاعم وإعادة استخدامها.

مرتديلا.. وفنون الغش!

أشارت إلى أن التلاعب انتشر بكثرة في مادة المرتديلا حيث نجد في الأسواق عشرات الماركات وبأسعار مختلفة للمرتديلا والزبون يتجه لشراء الأرخص مع أنها بنفس حجم ووزن ماركة أخرى ولكن سعرها أعلى والسبب هو الغش في مواصفاتها بإدخال بروتين الصويا بكميات كبيرة فيها بدلاً من البروتين الحيواني ووفق المواصفات المعروفة للمرتديلا يجب أن تكون نسبتها العظمى من البروتين الحيواني ولكن ما نجده في أسواقنا مرتديلا لا تصل نسبة البروتين الحيواني فيها للربع.

وأضافت: «للأسف الشديد مهما قمنا بضبط ومخالفة الورش والمعامل التي تصنع هذه المنتجات إلا أنه كل يوم تفتتح ورشات جديدة ولذلك نحن بحاجة للتنسيق مع وزارتي الصناعة والصحة لتشديد الرقابة على هذه الورش ومنع ترخيصها إن لم تحقق الشروط المطلوبة».

التلاعب يزداد

ونوّهت بأن المخبر المركزي والمخابر الفرعية في المحافظات كثفت من عملها ونشاطها في سحب وتحليل العينات من الأسواق وذلك نظراً لارتفاع عدد حالات الغش والتلاعب في الأسواق وخاصة للمواد الغذائية سواء منتهية الصلاحية أو المغشوشة.

ولفتت عبد العزيز في حديثها لـ«الوطن» إلى أن العينات التي تسحب يتم تحليلها بشكل مباشر في مخابر المديريات الفرعية حتى وان كانت في دمشق وريفها إلا العينات التي تحتاج لعمليات تحليل أعقد فيتم تحويلها للمخبر المركزي في الوزارة. بالإضافة للتعاون مع القطاع الخاص والمنظمات الإنسانية.

وأشارت إلى أن كافة المخابر التابعة للوزارة تمتلك خطة لسحب العينات يتم على أساسها المتابعة لكافة العينات التي يتم سحبها خلال فترة معينة أو عام وتسجيل الملاحظات للعينات التي يلاحظ وجود مخالفات كثيرة فيها والعينات التي يتم تحديد قرب انتهاء تاريخ صلاحيتها وذلك ليتم لاحقا التركيز عليها ومتابعتها في الأسواق، إضافة لملاحقة المواد والسلع التي تصلنا معلومات عن دخولها تهريباً.

ونوهت عبد العزيز بأن الفترة الأخيرة شهدت تشديد الرقابة على العينات المسحوبة من المساعدات الإنسانية حيث يقود جشع البعض لتخزينها بكميات كبيرة لإعادة بيعها والتحكم بأسعارها ولكن نتيجة التخزين الطويل وغير المطابق لشروط التخزين تصبح غير صالحة أو منتهية الصلاحية. بالإضافة للتشديد على مراقبة المواد الغذائية المصنعة في الورشات الصغيرة مع ازدياد انتشارها وشمولها لمواد مخالفة ومتلاعب بمواصفاتها حيث يقومون بإزالة الغلاف ووضع غلاف جديد بتاريخ صلاحية جديد.

خطة الآيزو

وفي سياق آخر كشفت عبد العزيز عن استمرار العمل على تطوير عمل المخابر التابعة للوزارة حيث يتم العمل حالياً وفق خطة الآيزو ١٧٠٠٢٥ لتطوير المخبز المركزي ومخبري حمص واللاذقية وبالتوازي لتطوير الجودة في بقية المخابر وذلك من خلال تطويرها بأحدث الأدوات والتقنيات التي يمكن الحصول عليها حيث نعاني صعوبة في تأمينها نتيجة الحصار الاقتصادي المفروض على البلد ولذلك يجري العمل للتعاون مع الدول الصديقة كإيران وروسيا ومع المنظمات الدولية لتطوير عمل مخابرنا.

ليست نكتة

«الجمارك» تداهم عشر دجاجات مهرّبة في تكسي.. و«الصلحة» مليون ليرة!

عبد الهادي شباط

كشف مصدر مسؤول في مديرية الجمارك العامة لـ«الوطن» عن ضبط تهريب ١٠ دجاجات قادمة عن طريق لبنان، حيث تم ضبط الدجاجات في تكسي عمومي لنقل الركاب قادمة من بيروت، وبين أنه تمت المصالحة على واقعة التهريب حيث كانت التقديرات الأولية لقيمة المصالحة تقترب من ٢ مليون ليرة ثم تم تخفيض القيمة لنحو مليون ليرة.

وفي تفاصيل الموضوع وحالة الاستغراب من تهريب ١٠ دجاجات بين المصدر أن نوع الدجاج المهرب أوروبي، محسّن، وأن قيمتها عالية، وأن صاحب المخالفة يستفيد من هذه الدجاجات ضمن عملية التفقيس لزيادة عددها، وحول قيمة الدجاجة تضاربت المعلومات ففي الوقت الذي قدرت قيمة الدجاجة ما بين ٢٥– ٥٠ ألف ليرة، أفاد أحد العاملين في الجمارك أن صاحب العلاقة بين أن كلفة هذه الدجاجات قد تكون وصلت لنحو ٥ آلاف دولار. وعن مصير الدجاجات بين المصدر أنه تم تسليمها لمديرية الصحة البيطرية في وزارة الزراعة.

وفي متابعة أخرى لـ«الوطن» في الجمارك على إثر احتجاز بولمان لنقل الركاب يعمل على أحد خطوط المحافظات، تبين أن سبب الاحتجاز هو حمولة البولمان لحقائب مهربة من أنواع مختلفة منها حقائب نسائية، ولا زالت القضية قيد التداول في الجمارك وهناك محاولات للمصالحة على البضاعة المهربة وفك احتجاز البولمان.

وتأتي قضية ضبط ١٠ دجاجات مهربة بعد أن وضعت الجمارك يدها مؤخراً على مزرعة لتهريب الأبقار في ريف دمشق، وهو ما يطرح تساؤلات وإشارات استفهام أنه عندما يصل التهريب للدجاج، فما هو حال التهريب في الأسواق المحلية؟ وما هي نسب التهريب؟ وأثره على الوضع المحلي للاقتصاد والمواطن؟ وما هي قدرة مديرية الجمارك العامة على وضع حد لذلك؟.. خاصة وان «الوطن» نشرت لأكثر من مرة عن أسواق متخصصة ببيع المهربات في دمشق دون أن يكون هناك معالجات جذرية واكتفت الجمارك وقتها بحملة ليعود السوق لسابق عهده مع أن هذا السوق يمثل الحلقة الأخيرة في عمليات التهريب، وأن المعالجة الحقيقية لظاهرة التهريب تكمن في التوجه نحو المنبع والمصادر الأساسية.

وكان مصدر في الجمارك صرح لـ«الوطن» أن حجم التسويات والمصالحة على المهربات والمواد المخالفة يكون بنسبة عالية للقضايا البسيطة والمتوسطة في حين تنخفض نسبة المصالحة لدى القضايا الكبيرة التي عادة ما يعترض صاحب القضية على قيمة الغرامات المترتبة بناءً على المصالحة على القضية ويفضل الذهاب للقضاء، إضافة إلى تفضيل الكثيرين التوجه نحو المصالحة بدلاً من القضاء لقناعتهم بعدم الاستفادة بسبب ثبوت المخالفات المنظمة. منوهاً بأن أهم القضايا التي يتم ضبطها وتنظيمها تعود لتهريب قطع التبديل والمواد الأولية والأدوية والألبسة والأحذية، في حين احتلت قضايا تزوير الوثائق المساحة الأوسع وجاءت في صدارة قضايا مكافحة التهريب.

الليرة مستقرة و«مداد»: تتلقى الدعم من الثقة

الوطن

تحافظ الليرة السورية على استقرارها النسبي أمام العملات الأجنبية، وسط تقلبات طفيفة، صعوداً، أو هبوطاً، رغم موجة التصعيد التي سبقت إعلان قرار الهدنة مساء أمس الأول، وما تعرضت له العاصمة دمشق من استهداف مكثف بالقذائف الصاروخية والهاون، إذ تراوحت أسعار الصرف أمس بين ٤٦٠ ليرة و٤٦٨ ليرة للدولار في السوق الموازية «السوداء»، وسط تدن كبير في حركة التعاملات.

وخلال الأسبوع الماضي سجل سعر صرف الليرة تقلبات طفيفة، بين ٤٦٥ و٤٧١ ليرة سورية، وذلك بحسب ما ذكر التقرير الاقتصادي الأسبوعي لمركز دمشق للأبحاث والدراسات «مداد»، مبيناً أن الأمر يعود بشكل رئيس إلى ترقب الأنظار تجاه التطورات العسكرية التي تشهدها العاصمة دمشق والغوطة الشرقية، ما أسفر بشكل واضح عن جمود في حركة نشاط السوق وخاصة أمام التهديدات الإرهابية للعاصمة دمشق، ويضاف إلى ذلك استمرار المستويات المنخفضة للدولار الأمريكي مقابل العملات الرئيسية في الأسواق المالية العالمية، وتثبيت أسعار الصرف الصادرة عن مصرف سورية المركزي.

ولفت تقرير «مداد» الصادر أمس (حصلت «الوطن» على نسخة منه) إلى أن الليرة تتلقى الدعم من جانب عامل الثقة، وتفضيل الليرة في السوق ولاسيما بعد التحسن الكبير الذي شهدته مقابل الدولار الأمريكي منذ فترة، وقيام المركزي في حينه برفع قيمة الليرة بصورة كبيرة، إضافة إلى ميل التوقعات إلى استمرار حالة الاستقرار فيما يتعلق بتطور سعر الصرف في ظل هذه الظروف.

أما في السوق الرسمية فقد استقر سعر صرف الليرة السورية مقابل الدولار الأمريكي لدى المصارف وشركات الصرافة، وذلك للشهر الثالث على التوالي، حيث استمر مصرف سورية المركزي في تثبيت سعر زوج (الدولار / الليرة) عند مستوى ٤٣٦ ليرة للدولار الواحد، وكذلك سعر شراء الدولار لتسليم الحوالات الشخصية الواردة من الخارج بالليرات السورية عند مستوى ٤٣٤ ليرة، وسعر صرف الليرة مقابل الدولار الأمريكي بموجب النشرة الرسمية عند مستوى ٤٣٨ ليرة سورية للمبيع ٤٣٥ ليرة سورية للشراء.

أما بالنسبة لسعر صرف الليرة مقابل اليورو في السوق الموازية خلال تعاملات الأسبوع الماضي، فقد تحسنت الليرة حيث انخفض زوج (يورو / ليرة) إلى مستوى ٥٧٨ ليرة في نهاية الأسبوع، مقارنة بمستوى ٥٨٠ ليرة سورية المسجل في نهاية الأسبوع السابق، وبما نسبته ٠,٣٤٪، كما تحسنت الليرة في السوق الرسمية أمام اليورو بما نسبته ١,٥٢٪، لينخفض زوج (اليورو / ليرة) إلى مستوى ٥٣٥,٢٦ ليرة سورية في نهاية الأسبوع مقابل مستوى ٥٤٣,٥٢ ليرة في نهاية الأسبوع.

الحكومة تقرر حول الجامعات الخاصة: عودتها إلى مقراتها الدائمة وتقييم المناهج ومعدلات القبول والأقساط

الوطن

أقر مجلس الوزراء خطة متكاملة لعودة جميع الخدمات الأساسية من بنى تحتية ومدارس ومراكز صحية وكهرباء واتصالات ومخافر شرطة... إلى قرى ريف محافظة إدلب التي حرّرها الجيش العربي السوري وطرد الإرهابيين منها خلال الفترة الماضية، وذلك تمهيدا لعودة الأهالي إليها.

وبحسب بيان صحفي (تلقت «الوطن» نسخة منه) كلف المجلس في جلسته أمس وزير الزراعة والإصلاح الزراعي أحمد القادري متابعة الواقع الخدمي والاقتصادي في محافظة الحسكة بعد الاستماع إلى تقرير اللجنة الحكومية التي زارت المحافظة مؤخراً، مؤكداً ضرورة إعداد تقارير تتبع دورية عن واقع مختلف القطاعات بالمحافظة وذلك نظرا للأهمية التي تتمتع بها في مجال الزراعة والثروة الحيوانية.

ودرس المجلس مشروع قانون بإحداث المؤسسة العامة لتجارة المعادن ومواد البناء «العمران» تتمتع بالشخصية الاعتبارية والاستقلال المالي والإداري وترتبط بوزير التجارة الداخلية وحماية المستهلك ووافق على رفعه إلى الجهات المعنية لاستكمال أسباب صدوره بعد الأخذ بالتعديلات والملاحظات التي أبداها الوزراء على المشروع.

وصدّق المجلس على الموازنة التقديرية لصندوق التخفيف من آثار الجفاف والكوارث الطبيعية البالغة ٣ مليارات و٧٠٠ مليون ليرة سورية إضافة إلى خطة الأعمال الفنية والمادية للصندوق للعام الجاري.

وبعد أن قدم وزير التعليم العالي عاطف النداف عرضا حول واقع الجامعات الخاصة وتقديم الوزراء ملاحظاتهم حول الموضوع اعتمد المجلس المبادئ اللازمة لإحداث نقلة على الواقع التعليمي لهذه الجامعات تتضمن عودتها إلى مقارها الدائمة في المناطق الآمنة وتقييم المناهج ومعدلات القبول والأقساط ورسوم التسجيل والخدمات لتمارس الدور المنوط بها في التعليم العالي بكل مراحله.

ووضع المجلس موضوع تأهيل وترميم جميع المدارس في جميع المناطق ضمن أولويات خطة إعادة الإعمار لتكون بالتوازي مع الخطة الاقتصادية والخدمية في مختلف المناطق.

تنويه

تنوه الشركة الأهلية للنقل إلى ورود خطأ بالإعلان المنشور في صحيفة «الوطن» العدد ٢٨٤٣ تاريخ ٢٠١٨/٢/٢٥.

الخطأ: تاريخ الاجتماع السبت ٢٠١٧/٣/١٧

الصحيح: تاريخ الاجتماع السبت ٢٠١٨/٣/١٧

لذا اقتضى التنويه